

تأملات دبلوماسية عصر دبلوماسية الطاقة المتجددة نوفمبر 2017

تم تسجيل سعر قياسي على مستوى العالم وقدره 2.42 سنت أمريكي/ لكل كيلوواط ساعة لمحطة طاقة شمسية في أبو ظبي، مما يعني أننا نحصل على طاقة أكثر مقابل كل دولار نستثمره.

لقد حدثت هذه الطفرات الملموسة في أقل من عشر سنوات، وما يزال هناك المزيد في المستقبل. وفي هذا العام، أعدت الوكالة الدولية للطاقة المتجددة (إيرينا) دراسة بتكليف من الرئاسة الألمانية لمجموعة العشرين حول إزالة الكربون في قطاع الطاقة بما يتوافق مع «الهدف المنصوص عليه في اتفاق باريس بشأن ارتفاع درجة الحرارة والذي يقل كثيراً عن درجتين مئويتين». وتبين دراسة آفاق التحول في الطاقة أننا إذا كنا نريد تحقيق الأهداف التي وضعناها للحد من التغير المناخي، فإن نسبة مساهمة الطاقة المتجددة في إمدادات الطاقة الأولية لا بد أن ترتفع إلى 65 بالمائة بحلول عام 2050 مقارنةً بالنسبة الحالية وهي 15 بالمائة.

ويقتضي الوصول إلى هذا الهدف استثمارات إضافية ولا سيما في إحداث نقلة نوعية في قطاعات الاستخدام النهائي ومنها النقل والمباني والتصنيع. ولكن المنافع الاقتصادية والاجتماعية الناتجة عن التحول إلى الطاقة المتجددة ستفوق قيمة هذه الاستثمارات. حيث سيعزز ذلك إجمالي الناتج المحلي على مستوى العالم بنسبة 0.8 بالمائة تقريباً في 2050؛ أي ما يعادل حوالي 19 تريليون دولار أمريكي من الزيادة في النشاط الاقتصادي بين الوقت الراهن وعام 2050. وسيلعب عدد الوظائف في قطاع الطاقة المتجددة 26 مليون وظيفة بحلول عام 2050 مقارنةً بالعدد الحالي وقدره 9.8 مليون وظيفة. وفي هذه الأثناء فإن القيمة التقريبية للتحسن في رفاه الإنسان كنتيجة لتجنب تلوث الهواء والتغير المناخي ستجاوز تكلفة مثل هذا التحول بمعدل 4 إلى 15.

الساحة مهيبئة الآن لعصر الطاقة المتجددة. ففي سنوات قليلة فقط، انتقلت مصادر الطاقة المتجددة إلى صدارة مشهد الطاقة على مستوى العالم.

هذه الأرقام لها أهمية خاصة في الوقت الذي يبحث فيه الدبلوماسيون عن وسائل لتحقيق أهداف خطة 2030 التي تبنتها الجمعية العامة للأمم المتحدة في 2015. كما أن الطاقة المتجددة عنصر رئيس في تنفيذ معظم أهداف التنمية المستدامة بما في ذلك الهدف السابع المعني بتوفير الطاقة النظيفة وميسورة التكلفة.

إن صعود الطاقة المتجددة يحدث تحولاً في قطاع الطاقة، ولكن طبيعياً ومدى تأثيرها على المشهد الجيوسياسي ليست واضحة تماماً بعد.



في هذه النسخة من التأملات الدبلوماسية التي تصدرها أكاديمية الإمارات الدبلوماسية، يناقش عدنان أمين، المدير العام للوكالة الدولية للطاقة المتجددة (إيرينا)، كيف سيُغيّر صعود الطاقة المتجددة من المشهد الجيوسياسي إلى الأفضل، وكيف يمكن أن يستفيد الدبلوماسيون أقصى استفادة ممكنة من عصر الطاقة المتجددة.

الطاقة مصدر حيوي لا يبدل عنه لسير اقتصاداتنا ومجتمعاتنا، وهي تحتل الآن بلا منازع قمة الأجندة العالمية للمحافل الدولية بدايةً من الأمم المتحدة وحتى مجموعة السبع ومجموعة العشرين. ومن ثمّ ليس من الغريب أن تنهض وزارات الخارجية في جميع أنحاء العالم بدور متنامٍ في صياغة التفكير الإستراتيجي حول قضايا الطاقة وتوجيه التعاون الدولي في مجال الطاقة.

وكما يعرف الدبلوماسيون الناجحون، فإن التغيير لا يتوقف أبداً. ومن المنتظر أن ينمو الطلب العالمي على الطاقة بنسبة 30 بالمائة بحلول 2030 تقوده البلدان النامية، نتيجة للتوسع في الاقتصاد الدولي، والوتيرة السريعة للتصنيع، والنمو السكاني، والتحول نحو المدن، والتحسين في إمكانية الحصول على الطاقة. وفي ذات الوقت فإننا جميعاً متضامنون في مواجهة التحدي العالمي المشترك المتمثل في مكافحة تغير المناخ، وحماية البيئة، وتحقيق التنمية المستدامة. وهذه العوامل تجعل البحث عن مصادر مستدامة للطاقة أولويةً دوليةً مُلِحَّةً.

ويبدو أن الساحة مهيبئة الآن لعصر الطاقة المتجددة. ففي سنوات قليلة فقط، انتقلت الطاقة المتجددة إلى صدارة مشهد الطاقة على مستوى العالم، حيث أسفرت الطفرات التكنولوجية السريعة، وانخفاض التكاليف، علاوة على السياسات المبتكرة وآليات التمويل عن ظهور جدوى تجارية قوية للطاقة المتجددة تجعلها منافسةً لمصادر الطاقة التقليدية.

وقد كان عام 2016 الأقوى على الإطلاق مقارنة بأي فترة ماضية في الإضافات الجديدة إلى قدرات الطاقة المتجددة في قطاع الكهرباء حيث تجاوزت القدرة الإجمالية 2,000 جيجا واط، مما يجعله العام الرابع على التوالي الذي تتجاوز فيه الطاقة المتجددة معدل النمو في كافة مصادر الكهرباء الأخرى. وبلغت الاستثمارات في الطاقة المتجددة ما يقرب من 270 مليار دولار أمريكي في 2016. ويتواصل انخفاض التكاليف، حيث

ومن الأهمية بمكان الإشارة إلى أن رؤية دولة الإمارات العربية المتحدة تتضمن المجال الدبلوماسي، حيث يعمل القادة على تعزيز الدور الريادي الممتد للدولة في المشهد الحالي للطاقة إلى المرحلة التالية، وليس أقلها كالبلد المضيف لوكالة الطاقة المتجددة. وفي حين أن الدبلوماسية في مجال الطاقة ستشهد تحولاً، إلا أن دولة الإمارات العربية المتحدة تظهر كيفية الاستفادة من مزايا اليوم لجني فوائد الغد.

الدبلوماسيون في حاجة إلى أن يستعدوا للتفكير بطريقة إبداعية ونقدية في التحول العالمي في مجال الطاقة وكيفية جني ثماره لمصلحة بلدانهم.

ثالثاً: لا يخلو نموذج للطاقة من فرص ومخاطر، وهكذا هو الحال بالنسبة لعصر الطاقة المتجددة. وفي حين أن التحديات ومنها تهديدات الأمن الإلكتروني ليست جديدة على الدبلوماسيين، ولم تظهر قطعاً مع ظهور الطاقة المتجددة، فإنها ربما تمثل مخاطر محددة في إطار الاعتماد المتزايد للدول على الطاقة المتجددة. ومن الأهمية بمكان أن تولي وزارت الخارجية عناية أكبر بالطاقة المتجددة أثناء إعدادها لاستراتيجيات مواجهة التحديات الأمنية الناشئة.

ولكن في نهاية المطاف فإن الفرص التي تتيحها الطاقة المتجددة تفوق بكثير أي مخاطر محتملة. فقدرة الطاقة المتجددة على تحسين إمكانية الحصول على الطاقة، وتحفيز النمو الاقتصادي المستدام، وتوفير فرص العمل في الأماكن الأكثر حاجة إليها تعني أن مستقبلنا مستداماً للطاقة ليس ضرورة فحسب، وإنما طريق مشترك نحو السلام والرخاء. وتقع هذه المهمة على عاتق أجيال الحاضر والمستقبل من الدبلوماسيين، ونحن في الوكالة الدولية للطاقة المتجددة سنواصل العمل معكم لنجعل هذا المستقبل حقيقة واقعة من خلال التعاون الدولي.

الدبلوماسيون في حاجة إلى أن يستعدوا للتفكير بطريقة إبداعية ونقدية في التحول العالمي في مجال الطاقة وكيفية جني ثماره لمصلحة بلدانهم.

أولاً: ربما تُعَيَّر الطاقة المتجددة من طبيعة العلاقات بين الدول في مجال الطاقة. فمصادر الطاقة المتجددة وفيرة على المستوى الدولي، وإذا تم الاستفادة منها كما ينبغي فإنها تتيح القدرة على تعزيز أمن الطاقة بالنسبة للدول التي تعتمد في الوقت الحالي بشدة على الواردات. وليس من قبيل الصدفة أن بعض الدول التي تحتل مراكز الصدارة في استخدام الطاقة المتجددة الآن، ومنها تشيلي والمغرب، كانت تقليدياً تعتمد بشدة على استيراد الطاقة من الخارج. ويهدف المغرب الآن إلى توليد نسبة 52 بالمائة من الكهرباء من الطاقة المتجددة بحلول عام 2030.

ولكن ليست كل مصادر الطاقة المتجددة متطابقة؛ فالمصادر المتجددة المتغيرة ومنها الطاقة الشمسية وطاقة الرياح في حاجة إلى شبكات كهرباء مرنة قادرة على تحقيق التوازن بين العرض والطلب في الوقت الفعلي. في دول الاتحاد الأوروبي، تُحقّق التجارة المتنامية العابرة للحدود في الكهرباء توفيراً للمستهلكين يتراوح بين 2.5 إلى 4 مليار يورو سنوياً، مما يؤسس علاقات طاقة جديدة تقوم على شكل جديد من الترابط.

ويمكن أن تصبح أوجه الترابط المشار إليها آليات قوية للتعاون بين الدول، ويتم في الوقت الحالي تطوير ممرات للطاقة النظيفة في مختلف أنحاء أفريقيا وأمريكا الوسطى بمساعدة الوكالة الدولية للطاقة المتجددة (إيرينا). وإذا تمت إدارة هذه العلاقات كما ينبغي، فإنها يمكن أن تساعد في خفض أسعار الكهرباء التي نستهلكها، وزيادة فعالية النظم التي نستخدمها، وقد تعزز علاقات الترابط بين الدول. ولكن ذلك يحتاج إلى دبلوماسيين، وكذلك مسؤولين حكوميين آخرين، لبناء أطر التعاون التي تسمح بتدفق الكهرباء بحُرّيّة في أسواق تتمتع بالتنظيم الجيد والشفافية.

ثانياً: البلدان التي تنتج كميات كبيرة من الوقود الأحفوري يجب أن تستعد لمشهد جديد في مجال الطاقة. ونحن نرى ذلك يحدث فعلاً. فروسيا والمملكة العربية السعودية، على سبيل المثال، يتزايد اهتمامهما بالمصادر المتجددة كوسيلة للتنويع الاقتصادي وكمصدر للنمو المستدام. وقد جذب مزاد للطاقة المتجددة تم مؤخراً في المملكة العربية السعودية عطاءً يتميز بانخفاض قياسي في السعر وقدره 1.79 سنت أمريكي لكل كيلو واط ساعة، مما سيحمله يحطم كافة الأرقام القياسية السابقة إذا تمت ترسية المزاد. وكان مقدمو العطاءات شركة مصدر الإماراتية وشركة الكهرباء الفرنسية EDF.

ويقول قادة دولة الإمارات العربية المتحدة بوضوح منذ فترة بعيدة أن الأصول النفطية للدولة ينبغي استخدامها للاستعداد للمستقبل، وقد أحرزوا تقدماً ملموساً نحو التنويع الاقتصادي في الدولة. وتُعتبر مدينة مصدر، والتي تم إطلاقها منذ أكثر من عشر سنوات ويقع فيها مقر الوكالة الدولية للطاقة المتجددة (إيرينا)، مبادرة رائدة تعكس رؤية راسخة لهذا المستقبل.

وتواصل حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة، من خلال إستراتيجية الطاقة للدولة التي تم تبنيها العام الماضي، رفع سقف الطموحات، حيث تسعى إلى زيادة حصة الطاقة المتجددة في توليد الكهرباء إلى 44 بالمائة بحلول 2050. وتدرك الحكومة الإماراتية أيضاً أن الطاقة المتجددة تتيح القدرة على مكافحة ندرة المياه كمصدر للطاقة منخفض الطلب على المياه وكطريقة للتشغيل المستدام لمنشآت تحلية المياه كثيفة الطاقة.